الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٣٨**

الثلاثاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد بندي . . . . . (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوتيغيغ (مالطة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/74/35)

تقرير الأمين العام (A/74/333)

مذكرة من الأمين العام (A/74/272)

مشاريع القرارات (A/74/L.14 **و** A/74/L.15 **و** A/74/L.16 **و** A/74/L.17)

السيد البعتي (تونس): في البداية، أتوجه بالشكر والتقدير للأمين العام، ومن خلاله لكل العاملين في المنظمة الأممية، على ما يوليه من عناية واهتمام بالقضية الفلسطينية ومجمل الصراع العربي الإسرائيلي، وحرصه على دفع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تحقيق السلام العادل والشامل الذي يعيد الحقوق ويوطد مقومات الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

كما أعرب عن تقدير وفد بلدي للعمل الدؤوب الذي والجهود القيمة التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين وإسهامهما في حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي الدولي بأهمية وضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وأخص بالذكر سعادة السفير شيخ نيانغ، الممثل الدائم لجمهورية السنغال الشقيقة، على جهوده القيمة التي يبذلها بصفته رئيس اللجنة المعنية.

وفي هذا الإطار، فإن وفد بلدي يثمن مشاريع القرارات المعروضة على جلستنا اليوم A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17 ويؤكد تبنيه لها جميعا. تمثل مناصرة القضية الفلسطينية أحد الثوابت الرئيسية في سياسة تونس. وقد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

أكدت تونس مجددا في بيانها الرئاسي بمناسبة إحياء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على مركزية القضية الفلسطينية العادلة والتزامها بمواصلة دعمها والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الأبي، ودعم مسيرته النضالية وكفاحه البطولي من أجل رفع المظلمة التاريخية التي سلطت عليه منذ عقود طويلة واستعادة حقوقه المشروعة التي لن تسقط بالتقادم وفي مقدمتها نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

كما تطالب تونس كافة الضمائر الحية في العالم وكل القوى المحبة للسلام بالتحرك الجاد للمساهمة في تحقيق سلام حقيقي دائم وعادل وشامل يضع حدا لممارسات قوات الاحتلال واعتداءاتها العنصرية واللاإنسانية الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل لينعم كغيره من شعوب العالم بالحرية والاستقلال والكرامة والإنسانية. وستظل تونس دائما على العهد بمواصلة التزامها المبدئي بمناصرة القضية الفلسطينية في كافة المحافل الإقليمية والدولية، ومساندة كل الجهود الدولية الرامية إلى إرساء سلام عادل يعيد الحقوق كاملة دون نقصان إلى أصحابها ويحقق الأمن والاستقرار والسلام الدائم للإنسانية جمعاء.

وبالنظر إلى الممارسات والقرارات الإسرائيلية المستمرة التي تسعى إلى فرض سياسة الأمر الواقع وتغيير الوضع التاريخي والقانوني للقدس وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، فإننا ندعو المجتمع الدولي وبلدان على تحمل كامل لمسؤوليتها وإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على احترام الشرعية الدولية ووضع حد للأنشطة الاستيطانية وانتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي ومرجعية عملية السلام وجميع تدابير الأمن الشامل الجهود الرامية إلى إحباط جميع الجهود الجادة الرامية إلى التوصل إلى تسوية عادلة لقضية الفلسطينيين، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة.

وتعرب تونس من جديد عن قلقها العميق إزاء استهتار قوات الاحتلال بالمعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني ومحاولات خنق الاقتصاد الفلسطيني ومحاصرته. وفي هذا الإطار، تجدد تونس دعوتها للجهات المانحة لمواصلة معاضدتها الاقتصادية والمالية للسلطات الوطنية الفلسطينية، كما تدعو إلى ضرورة تعزيز الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى تتمكن من مواصلة الاضطلاع بدورها الإنساني في تقديم خدماتها الأساسية حماية لكرامة اللاجئين الفلسطينيين ولحقوقهم.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لرئيس اللجنة الخاصة على عرضه مشاريع القرارات A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17، ولنائب الرئيس على عرضه تقرير اللجنة السنوي (A/74/35).

نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن بند جدول الأعمال المتعلق بقضية فلسطين ومشاريع القرارات الأربعة المعروضة علينا اليوم مهمة وتظل ملائمة كجزء من جهودنا الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ويجب على المجتمع الدولي ألا ينتظر ٥٠ سنة أخرى من الاحتلال، مليئة بالمظالم والمعاناة المأساوية للشعب الفلسطيني. فكما نعلم جميعا، عانى الفلسطينيون في العام الماضي وحده من حالة لم يسبق لها مثيل، نجمت عن مختلف التدابير التعسفية والانفرادية التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال. وتشمل هذه التدابير إنهاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل واحتجاز إيرادات الضرائب الفلسطينية والاستفزازات في الحرم الشريف، على سبيل المثال لا الحصر.

والأمر الأكثر إغضابا هو استمرار توسيع المستوطنات غير القانونية وهدم المنازل الفلسطينية، وهي جميعا إجراءات لا تزال تقلص فرص الحل القائم على وجود دولتين. فبهذه التدابير،

يتكشف أمام أعيننا ضم تدريجي وغير إنساني وفعلي. إن الأثر السلبي للمستوطنات الإسرائيلية وعنف المستوطنين على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين، وكذلك على البيئة، واضح. وعلاوة على ذلك، فإننا شهود على تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية للفلسطينيين في غزة بسبب الانتهاكات العديدة والدائمة التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي تذكيرنا بالطبيعة الحقيقية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. فهو ليس نزاعا بين طرفين متساويين على إقليم متنازع عليه. بل هو نزاع بين دولة محتلة تفرض سياسات استعمارية في إقليم دولة أخرى، في ظل ظروف قمعية لا إنسانية وتمييزية.

ونتيجة لذلك، لا يمكن أن تكون الاستجابة مجرد مسألة تشجيع التوصل إلى حل عادل وسلمي بين طرفين على قدم المساواة. والأهم من ذلك أن الأمر يتعلق بصون حقوق وأراضي الشعب الرازح تحت الاحتلال والحفاظ عليها. ولذلك يجب أن تظل قضية فلسطين إحدى أولويات الأمم المتحدة.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أنتقل إلى نقطتي الثانية، بشأن الحاجة إلى كفالة وضع تعددية الأطراف في صميم أي مبادرة للسلام. وتود إندونيسيا أن تكرر دعوتها إلى أن تكون تعددية الأطراف مبدأنا التوجيهي لإحلال السلام والأمن الدائمين في المنطقة. فنحن بحاجة إلى إعادة تنشيط روح تعددية الأطراف، على أساس سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة. ويجب على جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف التي تحاول التوسط في النزع، أن تكفل احترام القانون الدولي ومبدأ تعددية الأطراف.

وأخيرا، يجب الاحترام الكامل للمعايير المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بقضية فلسطين. ويشمل ذلك مسائل الوضع النهائي المتعلقة بالحدود والمستوطنات واللاجئين وموضوع القدس. وفيما يتعلق بالمدينة المقدسة، يجب علينا أن نحافظ على الوضع التاريخي للأماكن المقدسة في القدس ونحترمه. إن من مسؤولية المجتمع الدولي المشتركة الحفاظ على الطابع القانوني والديمغرافي والتاريخي والمتعدد الأديان للمدينة ومركزها.

وكما يشير تقرير اللجنة بوضوح، فإن أي قرار انفرادي من جانب الدول الأعضاء بالاعتراف بمدينة القدس الشريف عاصمة لإسرائيل لاغ وباطل وينتهك قرارات مجلس الأمن، بما فيها القراران ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). وتدعو إندونيسيا المجتمع الدولي إلى احترام وحماية المدينة المقدسة ومركزها.

وفي الختام، تجدد إندونيسيا التزامها بحل الدولتين، بما يتسق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وفقا لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام. وستواصل إندونيسيا دعم الشعب الفلسطيني إلى أن يتم إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد توقفت الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم والأمن والازدهار إلا بالحل التفاوضي القائم على وجود دولتين.

ولا تزال الحالة الأمنية في غزة وما حولها هشة وغير مستقرة. ويساور النرويج قلق بالغ إزاء تكرار حالات اندلاع العنف والعدد الكبير من الخسائر في الأرواح. ويقع على عاتق جميع الأطراف التزام بحماية المدنيين والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تشعل النزاع من جديد. ونشيد بالجهود التي تبذلها مصر والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وبعملهما الجيد للحيلولة دون تصعيد الحالة. ونشجع جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تعرقل التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ويظل موقف النرويج بشأن المستوطنات الإسرائيلية وضم الأراضي المحتلة ثابتا. فهي تتعارض مع القانون الدولي. وجميع الإجراءات المتخذة من أجل زيادة توسيع المستوطنات وضمها، فضلا عن هدم المنازل، بما في ذلك في القدس الشرقية، غير مقبولة وستقوض إمكانية التوصل إلى حل عن طريق التفاوض يقوم على وجود دولتين.

ويتعين على فتح وحماس والفصائل الفلسطينية الأخرى الالتزام بالمصالحة وإعادة توحيد فلسطين مرة أخرى تحت سلطة سياسية شرعية واحدة. ويؤسفنا أن نلاحظ أن السلطة الفلسطينية لا توفر الإمدادات الطبية اللازمة لغزة.

وقد ترأست النرويج، في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر، اجتماعا وزاريا لفريق المانحين الدوليين لفلسطين – لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وأكد الاجتماع التأييد الدولي الواسع لحل متفاوض عليه يقوم على وجود دولتين كأساس لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني.

ودعا أعضاء المجلس إلى اتخاذ خطوات فورية لمعالجة الحالة المالية الأليمة للسلطة الفلسطينية. ونرحب، في ذلك الصدد، بالترتيبات التي تم التوصل إليها بين الطرفين بشأن المسائل المالية في أعقاب اجتماع اللجنة. ونشجع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على توسيع نطاق حوارهما بغية إيجاد حلول دائمة للقضايا الاقتصادية المعلقة الأخرى. ويجب علينا أن نضمن أن يكون الحوار قد أسفر عن تقدم ملموس على الأرض، عندما تجتمع اللجنة المخصصة في بروكسل في ربيع عام ٢٠٢٠.

وكما أكد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن تيسير التجارة وفتح المنطقة جيم في الضفة الغربية للاستخدام الفلسطيني شرطان مسبقان لجعل الاقتصاد الفلسطيني أكثر استدامة. وفي أيلول/سبتمبر، حث أعضاء اللجنة أيضا الجهات المانحة على زيادة الدعم الإنساني وغيره من أشكال الدعم المقدم إلى غزة. وهناك حاجة ملحة إلى تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة والطاقة وإيجاد فرص عمل وزيادة حركة السكان والبضائع من قطاع غزة واليه.

ونرحب بالنداءات الأخيرة لإجراء انتخابات عامة في فلسطين. ونشجع جميع الأطراف على العمل بصورة بناءة في تيسير وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء فلسطين، بما في ذلك في القدس الشرقية وغزة. وتقف النرويج على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم.

لا تزال الحاجة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أكبر من أي وقت مضى، سواء بوصفها مقدمة خدمات لأكثر الناس ضعفا أو باعتبارها أحد عناصر تحقيق الاستقرار في المنطقة. ولا تزال النرويج شريكا موثوقا به للأونروا. ونحن ملتزمون بمواصلة دعمنا المالي والسياسي للوكالة إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي لمسألة اللاجئين. ونحث جميع المانحين على مواصلة دعم الأونروا، لا سيما عندما تواجه المنظمة تحديات مالية وسياسية.

وبوصفها شريكا ثابتا، تلتزم النرويج منذ أمد بعيد بالعمل من أجل إحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط. وسيظل دعم تهيئة الظروف المواتية لتحقيق سلام عادل ودائم للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أولوية رئيسية في سياستنا الخارجية.

السيد هلال (المغرب): في مستهل كلمتي، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وإلى رئيسها، سعادة السفير شيخ نيانغ، على الجهود الحثيثة والدؤوبة التي تبذلها اللجنة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني العادلة وإشرافها على عدد من البرامج التنفيذية بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

إن المملكة المغربية التي يرأس عاهلها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي لتتابع بانشغال كبير وقلق بالغ الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة محاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي للقدس واستمرار النشاط الاستيطاني والمساس بحقوق الشعب الفلسطيني والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى، وهو ما يضع القضية في متاهات الصراعات، بما فيها الطائفية والعقائدية، والتي تقوض من فرص إرساء سلام شامل وعادل في المنطقة.

قبل بضعة أيام، خلّد المجتمع الدولي اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهي مناسبة جدد فيها جلالة الملك محمد السادس في رسالة التضامن، التي وجهها جلالته إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تضامن جلالته مع الأشقاء الفلسطينيين. كما أكد جلالته على موقف المملكة المغربية الثابت ودعمها الموصول للشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة والعادلة في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وقد أكد جلالة الملك في هذه الرسالة التضامنية،

”إن أية جهود لإعادة إحياء عملية السلام لا يمكنها أن تحقق أهدافها إلا بوضع حد للسياسة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

”وفي هذا الصدد، نجدد الدعوة لمجلس الأمن وكافة أعضاء الأسرة الدولية إلى سرعة التحرك للحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يدعو إلى وقف الاستيطان ويعتبر المستوطنات غير شرعية. كما أننا، في المملكة المغربية، نعتبر أن القدس الشرقية من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، وهي عاصمة الدولة الفلسطينية. وبالتالي، فهي من قضايا الوضع النهائي التي يتعين إيجاد حل لها عبر المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وهي كذلك جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط برمتها وصميم الحل السياسي في أية تسوية بين الطرفين.

”لذلك، ما فتئنا ندعو، بصفتنا رئيس لجنة القدس، إلى الحفاظ على وحدة القدس الشريف وحرمتها وعلى البعد الروحي والمكانة المتميزة للقدس كمدينة للسلام. وهو الموقف الذي جددنا التأكيد عليه في ”نداء القدس“، الذي وقعناه بمعية قداسة البابا فرنسيس بمناسبة زيارة قداسته إلى المملكة المغربية بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٩، حيث أكدنا على وجوب المحافظة على المدينة المقدسة كتراث مشترك للإنسانية، باعتبارها أرضا للقاء ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاثة، ومركزا لقيم الاحترام المتبادل والحوار.

”وانطلاقا من هذه القناعة أيضا، أعربنا وما نزال عن رفضنا للإجراءات الأحادية التي تطال القدس وتشكل اعتداء على رمزية المدينة ووضعها القانوني والثقافي والديني، معتبرين هذه الإجراءات باطلة وعديمة الأثر وتتعارض مع قراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠). كما أشار العاهل الكريم،

”يعاني أزيد من مليوني شخص من أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من العقاب الجماعي ومن تداعيات الحصار المفروض عليهم منذ ١٢ سنة، والذي فاقم من تردي أوضاعهم المعيشية والصحية والخدماتية. ولطالما طالبنا في مناسبات عديدة بضرورة رفع الحصار عنهم، يقينا منا بأن مواصلة الحصار على هذا الجزء من الأراضي الفلسطينية سيزيد من حالة الإحباط واليأس وعدم الاستقرار.“

إن إرساء الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط رهين بإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وهو ما لن يتأتى إلا بإعادة إحياء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لذا، وجب على المجتمع الدولي أن يعيد الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى طاولة الحوار، بإرادة فعالة وخلاقة، من أجل تحقيق حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. ويجب أن تُبنى هذه المفاوضات على أسس سليمة ونية صادقة وفق جدول زمني محدد يعيد الثقة بين الأطراف لإرساء دعائم دولة فلسطينية قابلة للاستمرار والحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام ووفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. كما نثمّن الجهود الدولية الرامية إلى إرساء أمن وسلم دائمين في منطقة الشرق الأوسط.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تنضم جنوب أفريقيا إلى المشاركين الآخرين في هذه الجلسة في توجيه الشكر للرئيس على قيادته القديرة للجمعية العامة. اجتمعنا يوم الأربعاء الماضي في قاعة مجلس الوصاية للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بعد ٤٢ عاما من إعلان هذه الهيئة عن تكريس اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتأمل جنوب أفريقيا أن يؤدي الاحتفال، وكذلك أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى حفز العمل العالمي من أجل إنهاء احتلال فلسطين.

وتحث جنوب أفريقيا المجتمع العالمي على العمل الهادف من أجل إنهاء الاحتلال بصورة عادلة وسلمية، تمشيا مع القانون الدولي.

ونشعر بالقلق إزاء الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل، التي تسعى إلى استبعاد مسائل الوضع النهائي، متجاهلة بذلك قرارات مجلس الأمن بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. ويجب أن يؤدي الإنهاء العادل للاحتلال إلى معالجة المنازعات المتعلقة بالحدود من أجل تحقيق حل الدولتين القابل للتطبيق، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، وتحديد وضع القدس الشرقية باعتبارها عاصمة لدولة فلسطينية، فضلا عن وقف جميع المستوطنات غير القانونية.

ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء استمرار التوسع الاستيطاني غير القانوني من جانب إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وتدين ذلك. كما وصف مجلس الأمن التوسع الاستيطاني غير القانوني بأنه انتهاك صارخ للقانون الدولي ليست له أي شرعية قانونية.

ولذلك، فإن استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة يشكل عقبة رئيسية أمام العودة إلى المفاوضات، وتهديدا خطيرا لوجود الدولة الفلسطينية ذاتها في المستقبل. فهذا التعدي على الدولة الفلسطينية المستقبلية يزيد من تقويض الأمن في فلسطين وإسرائيل، وينشر العداء والكراهية الطويلة الأجل بين الناس، ويجعل فكرة وجود دولتين مستقلتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام أبعد منالا.

وتدعو جنوب أفريقيا إلى التنفيذ الفعال والفوري للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولا سيما مطالبة مجلس الأمن بأن توقف إسرائيل فورا وبشكل كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا.

ونكرر الإعراب عن موقفنا بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع، وأن المفاوضات السلمية هي الوسيلة الوحيدة لضمان تحقيق السلام والأمن والاستقرار الدائمين. وفي هذا الصدد، تكرر جنوب أفريقيا دعوتها لجميع الأطراف للتفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى حل دائم وعادل.

وتشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء الأنشطة الأخيرة في غزة التي أدت إلى زيادة التوترات، ومقتل أكثر من ٣٠ فلسطينيا، وإصابة مئات الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد أدت

هذه الأعمال إلى إدامة الحالة الأمنية والإنسانية المزرية في المنطقة. ونرحب بإعلان وقف إطلاق النار الذي صدر الأسبوع الماضي، بوساطة الأمم المتحدة ومصر. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى وقف الهجمات العنيفة ضد كلا الجانبين، وإلى استئناف جميع الأطراف للمفاوضات.

كما تشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وتؤكد مرة أخرى أن هذه الانتهاكات لا تسهم إلا في تعزيز الكراهية بين شعبي فلسطين وإسرائيل.

وتعرب جنوب أفريقيا عن بالغ قلقها إزاء العجز في الميزانية الذي تواجهه حاليا وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ولذلك، فإننا لا نزال نناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم مزيد من الدعم والمساعدة الإنسانية للوكالة، التي تسعى إلى استعادة كرامة الشعب الفلسطيني عن طريق تحسين ظروفه المعيشية من خلال توفير الإغاثة في حالات الطوارئ، والخدمات الصحية والاجتماعية، والسكن اللائق، والحصول على التعليم. ولا تزال جنوب أفريقيا، من جانبها، ملتزمة بما تقدمه من مساهمة مالية للوكالة من أجل مساعدة الوكالة على الاضطلاع بولايتها بفعالية في معالجة محنة اللاجئين الفلسطينيين.

إن النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين مصدر توتر إقليمي أوسع نطاقا، حيث يقوض تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والسياسي والأمن على مستوى منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وسيظل تحقيق السلام في المنطقة بعيد المنال إذا لم تحل القضية الفلسطينية.

وأخيرا، تعتقد جنوب أفريقيا أن إنهاء الاحتلال يصب في مصلحة كل من إسرائيل وفلسطين، وندعو الطرفين إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق تلك الغاية.

السيد بحر العلوم (العراق): أود أن ألقي على مسامعكم كلمة فخامة رئيس الجمهورية، الدكتور برهم صالح، إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي تم الاحتفال به في مبنى الأمم المتحدة.

”بمناسبة ذكرى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نجدد، نيابة عن الشعب العراقي، مشاعر التضامن مع هذا الشعب الشقيق. ونؤكد حرصنا الثابت على المساهمة في تعريف العالم بالأهمية التاريخية لهذا الاحتفال السنوي المتزامن مع ذكرى إصدار الأمم المتحدة للقرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين، والذي يمثل اعترافا ثابتا بمسؤوليتها الخاصة عما لحق بالشعب الفلسطيني من اضطهاد وضرر طوال ما يقارب ٧٢ عاما. كما يمثل اعترافا قانونيا بعدالة قضيته والتزام المجتمع الدولي بوجوب نيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، تنفيذا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتتويجا لمسيرة كفاحه العادل من أجل تقرير مصيره بنفسه، ولزوم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه ووطنه.

”وإذ تجدد جمهورية العراق، في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، موقفها الثابت بأن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية لا يأتي إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الكاملة الحقوق على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وعلى أساس الشرعية الدولية، وتحث على العمل لتنفيذ ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وترفض أي خطوة مخالفة للقانون الدولي بشأن القدس، فإنها تدعو دول العالم التي لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية

إلى الاعتراف العاجل بدولة فلسطين، وإلى دعم تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق وطموحاته في بلوغ حقوقه المشروعة، لما في ذلك من أثر بالغ بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.

”وفيما تعرب جمهورية العراق عن إدانتها الشديدة لكل الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، تؤكد دعمها الكامل للحكومة الفلسطينية وتضامنها مع الشعب الفلسطيني، وتدعو أيضا الأشقاء الفلسطينيين كافة إلى مواصلة الحوار الديمقراطي والمسعى التوافقي من أجل تحقيق المصالحة البناءة، وتعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية باعتبارها عماد الدفاع عن حقوقهم المشروعة“.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): في أعقاب الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الأسبوع الماضي (انظر A/AC.183/PV.398)، ننضم اليوم إلى المجتمع الدولي في إعادة التأكيد مرة أخرى على التزامنا الثابت بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وموقفنا المبدئي المؤيد لإنشاء دولة فلسطين على أساس الحل القائم على وجود دولتين على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. ونؤكد مجددا دعمنا لمشاريع القرارات التي سينظر فيها خلال هذه الدورة.

وتمثل قضية فلسطين إحدى أكثر الأزمات المؤسفة والطويلة الأمد في تاريخ البشرية. ولا تزال أحدَ الأسباب الجذرية للعديد من الأزمات الأخرى في الشرق الأوسط، وكذلك في مناطق أخرى من العالم. غير أنه ما زال يستعصي على المجتمع الدولي التوصلُ إلى حل سياسي سلمي، وعادل ومجدٍ لهذه المسألة. بل إننا، بدل ذلك، نمر بفترة تواجه فيها قضية فلسطين تحديات وجودية غير مسبوقة، ولا سيما بسبب عدم اتخاذ المجتمع الدولي أي إجراءات سياسية وقانونية جادة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي، وغير القانوني القائم منذ عقود في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويدين وفد بلدي بشدة الانتهاكات المستمرة والمنهجية للقانون الدولي والمعايير الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقتل الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، وتصعيد الهجمات العسكرية وغيرها من الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. إذ يُغيّر توسيع المستوطنات الإسرائيلية التركيبة الديمغرافية للأراضي المحتلة. ويزيد الحصار الإسرائيلي غير القانوني من خطورة الحالة المضطربة أصلا، مما يؤدي إلى تفاقم الكارثة الإنسانية. ويجري تشريد أعداد متزايدة من المدنيين الفلسطينيين الذين يجبرون على العيش في ظروف غير إنسانية. وتشكل الاعتداءات المستمرة على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وبخاصة المسجد الأقصى، أكثر المظاهر الصارخة للظلم المرتكب بحق الشعب الفلسطيني.

وإننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار تدهور حالة الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما التحديات التي يواجهها في تحقيق خطة التنمية المستدامة. فما برح الاحتلال الإسرائيلي يسهم على نحو مباشر في استمرار الفقر، والبطالة، وتدهور قطاع الصناعة وتباطؤ التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسيفشل تحقيق أهداف التنمية المستدامة فشلاً ذريعًا إذا ما ظل إخواننا وأخواتنا الفلسطينيون يكابدون الصعاب من النواحي السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بعدم ترك أحد خلف الركب عن طريق إيلاء الحقوق والاحتياجات المشروعة للفلسطينيين الاهتمامَ الواجب.

ويساورنا القلق لأن برامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي ما انفكت تقدم على مدى سنوات خدمات إنسانية أساسية إلى اللاجئين، تعاني من نقص خطير في الميزانية. ونحث المجتمع الدولي على

تقديم عرض جماعي سخي لضمان تمويل معزز، ومستدام ويمكن التنبؤ به للأونروا.

وقد أدى استمرار أعمال إسرائيل العدوانية إلى ظهور ثقافة فظيعة، ألا وهي ثقافة الإفلات من العقاب، وهو ما يقوض مقومات البقاء لدولة فلسطين. ويجب على المجتمع الدولي، في ظل هذه الظروف، أن يفي بمسؤوليته عن كفالة المساءلة عن جميع الانتهاكات الإسرائيلية، والتمسك بسيادة القانون الدولي وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تطبيق جميع الآليات القانونية الدولية المتاحة لإنهاء الاحتلال.

وترى بنغلاديش أن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية والجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم لفلسطين، شعباً ودولةً، وفي الشرق الأوسط.

ونؤكد مجددا دعمنا لانضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات الدولية ونكرر دعوتنا إلى قبولها بوصفها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وخلال حرب التحرير في عام ١٩٧١، تكبّد شعبنا أسوأ أشكال الإبادة الجماعية. ويدفعنا ذلك إلى الوقوف إلى جانب الشعوب المضطهدة في جميع أنحاء العالم. ولهذا يكرس دستورنا تأييد أمتنا على نحو لا لبس فيه للشعوب المضطهدة التي تخوض نضالا عادلا في جميع أنحاء العالم. كما يدعم ذلك التزامنا بأسس نظام دولي قائم على القواعد والقيم. وانطلاقاً من التزاماتنا الدستورية والأخلاقية، لم نتردد في الاستجابة لنداء الإنسانية المنكوبة وفتحنا أبوابنا لأكثر من ١,٢ من الروهينغيا الفارين من هول الجرائم الفظيعة في ميانمار. وما زادتنا هذه التجارب المؤلمة إلا عزما على الوقوف بحزم إلى جانب إخواننا وأخواتنا الفلسطينيين في نضالهم العادل من أجل تقرير المصير، والسلام، والاستقرار والعدالة.

وأود أن أختتم بياني باقتباس من رسالة ألقتها رئيسة وزراء بلدي، الشيخة حسينة، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني:

”ونحث جميع الأطراف المعنية على التحلي بالواقعية في نهجها والعمل معا يدا بيد من أجل إنشاء وطن مستقل للشعب الفلسطيني، حيث يمكنه العيش في سلام وكرامة جنبا إلى جنب مع جيرانه.“

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند. وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/74/310 و A/74/333)

مشروع القرار (A/74/L.9)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/74/L.9.

السيد إدريس (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير مصر لعقد هذه الجلسة في إطار مناقشة البند ٣٤ المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، ويتضمن مشروع قرار ”الجولان السوري“ A/74/L.9، الذي تقدمه مصر سنويا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد شهدت المنطقة العربية عدة أزمات خلال السنوات الماضية، أثرت سلبا في أمنها واستقرارها، مما زاد من معاناة الشعوب العربية. وقد جاءت تلك الأزمات لكي تثقل كاهل المنطقة التي ما زالت تعاني من تداعيات استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ حرب ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وإذا كنا نأمل جميعا أن تشهد المنطقة قدرا من الأمن والاستقرار

خلال الفترة المقبلة عبر حل الأزمات القائمة، خاصة في سوريا الشقيقة، فإنه من الواجب علينا أن نتذكر جميعاً أن منطقة الشرق الأوسط لن تنعم بالأمن، والاستقرار والسلام الدائم دون تحرير الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، سواء في فلسطين أو الجولان السوري.

وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا جادا تجاه استمرار احتلال الجولان السوري، على مدى عقود، دون أي تقدم باتجاه تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن عدم الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي لطالما أكدت جميعها على عدم جواز ضم الأراضي بالقوة، ورفض الاعتراف بأي تغييرات نتيجة الاحتلال لحدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وإن مصر ما زالت تؤمن بأنه لن يتسنى حل أزمات منطقة الشرق الأوسط دون تسوية الأزمات والصراعات القائمة على أساس القانون الدولي والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرارات الأمم المتحدة.

والتزاماً من مصر وتمسكاً منها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فقد حرصت على تقديم مشروع قرار الجولان السوري سنويا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تأكيد التزام المجتمع الدولي بعدم جواز ضم أراضي الغير بالقوة، فضلا عن تأكيد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وكافة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

ويحتفظ مشروع قرار ”الجولان السوري“ لهذا العام بنفس لغة قرار العام الماضي باستثناء التحديث الفني له، ويتضمن التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بعدم جواز ضم الأراضي بالقوة، وكذا التأكيد على انطباق معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحروب على الجولان السوري المحتل، فضلا عن عدم شرعية إقامة المستوطنات أو أي أنشطة إسرائيلية أخرى في الجولان السوري المحتل. كما يؤكد مشروع القرار على أن استمرار احتلال الجولان السوري من قبل إسرائيل يمثل عائقا أمام تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، مطالبا إسرائيل باستئناف محادثات السلام بهدف الانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧، طبقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتأمل مصر في قيام كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة دول حركة عدم الانحياز والمجموعتين الأفريقية والإسلامية، بتأييد مشروع القرار أسوة بالعام الماضي، وذلك تأكيدا منا جميعا على أهمية الالتزام بالقانون الدولي ورفض ضم أراضي الغير بالقوة بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة.

إن مصر تتطلع إلى ذلك اليوم الذي يحل فيه السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وتنعم فيه الأجيال المقبلة بثمار الأمن والتنمية الشاملة وتتخلص المنطقة من كافة الأزمات الحالية التي تواجهها. ولا ترى مصر سبيلا لتحقيق ذلك سوى بالاحتكام لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): أتوجه، بداية، بالشكر إلى الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية على تقديمه مشروع القرار A/74/L.9، المعنون ”الجولان السوري“ والشكر موصول لكل الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار وتلك التي ستصوت لصالحه.

تنظر الجمعية العامة سنويا في البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، وذلك منذ دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في عام ١٩٧٠. وتطالب الجمعية العامة في كل دورة إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، مؤكدة على أن أي إجراءات تتخذها

إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل هي إجراءات غير قانونية وباطلة ولاغية ولا أثر لها على الإطلاق. وتنسجم الجمعية العامة في موقفها هذا انسجاما تاما مع الموقف الذي عبر عنه مجلس الأمن بالإجماع باتخاذه للقرار ٤٩٧ (١٩٨١).

لقد شهدنا مؤخرا جملة من التصرفات الانفرادية الاستفزازية التي يحاول القائمون عليها استغلال عجز المجتمع الدولي عن وضع قراراته الخاصة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي موضع التنفيذ للعمل على قلب الحقائق والتنصل من الالتزامات القانونية والمرجعيات المعتمدة ومحاولة تكريس الاحتلال، وهو ما تجلى في قيام الإدارة الأمريكية باعتبار القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل ثم إعلانها عما أسمته الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، وصولا إلى محاولتها قبل أيام شرعنة الاستيطان.

وفي هذا السياق، تجدد حكومة بلادي إدانتها، وبأشد العبارات، لقرارات الإدارة الأمريكية التي تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات هذه المنظمة ذات الصلة، وتعتبرها مجرد تصرف أحادي الجانب صادر عن طرف لا يملك الصفة ولا الأهلية السياسية ولا القانونية ولا الأخلاقية ليقرر مصائر شعوب العالم أو ليتصرف في أراض ليست ملكا له، وهي جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية وفلسطين المحتلة.

لقد شجع الدعم الأعمى المقدم من حكومات عدد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة للاحتلال الإسرائيلي إسرائيل على مواصلة انتهاكاتها للقانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، إذ قامت إسرائيل بشن اعتداءات متكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية وأراضي دول عربية مجاورة وواصلت محاولاتها الرامية لتشويه تاريخ الجولان السوري المحتل وسرقة آثاره ونهب ثرواته ومحاولة تغيير طابعه الديمغرافي من خلال مصادرة أراضي المواطنين السوريين الصامدين فيه بهدف توسيع المستوطنات اللاشرعية وإقامة مشاريع احتلالية جديدة وإجبار أهلنا في الجولان على تسجيل أراضيهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم لدى دائرة الملكية الإسرائيلية تحت طائلة مصادرة أراضي المعترضين على ذلك، إضافة إلى تنظيم ما سمي زورا بالانتخابات المحلية، وهي كلها انتهاكات جسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني الذي يتعامل معه البعض بازدواجية فاضحة في المعايير وبنفاق فاق كل الحدود.

علاوة على ذلك، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ممارسة سياسات القمع والتمييز العنصر والاعتقال التعسفي والإرهاب بحق المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل وإجراء المحاكمات الصورية بحقهم، كما هو الحال مع الأسير المناضل صدقي سليمان المقت الذي اعتُقل تعسفيا لفضحه تعاون إسرائيل مع تنظيم ”جبهة النصرة“ الإرهابي وتنظيمات إرهابية أخرى ضمن، وعلى امتداد منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل. إننا نطالب المجتمع الدولي بالعمل فورا على إطلاق سراحه وسراح بقية الأسرى القابعين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وبطبيعة الحال، فإنه ما كان للاحتلال الإسرائيلي أن يكون وأن يستمر ويتجذر ويتفاقم خطره على المنطقة والسلم والأمن ما لم يحظ بالرعاية والدعم وشريان الحياة الذي وفرته له بعض حكومات الدول النافذة في هذه المنظمة من خلال دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي والمالي والتغطية على جرائمه في المحافل الدولية، وهو ما يجعل من تلك الحكومات شريكا مباشرا في جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق دولنا وشعوبنا والعدالة والقانون.

تطالب حكومة بلادي الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الفورية لوضع قراراتها موضع التطبيق لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة. وتجدد سورية التأكيد على أن حقها السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من

حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ هو حق لا يخضع للتفاوض أو التنازل ولا يمكن أبدا أن يسقط بالتقادم. ونؤكد أننا لن نتخلى عن حقنا في استعادة أرضنا المحتلة بكافة الوسائل التي يضمنها الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

كما وتؤكد سورية مجددا على موقفها الثابت والمبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣). وتجدد بلادي المطالبة بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ختاما، أدعو جميع الدول إلى التصويت لصالح مشروع القرار A/74/L.9، المعنون ”الجولان السوري“ والقرارات الخاصة بفلسطين.

السيدة فارينا (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود ملديف أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على تقريره (A/74/333) بشأن هذا البند من جدول الأعمال وجهوده المستمرة نحو تحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط.

لا تزال ملديف تشعر بقلق عميق إزاء الوضع غير المستقر في الشرق الأوسط. فلا يزال ملايين الأشخاص يعانون ويعيشون حياتهم وسط الصراعات والهجمات الإرهابية وغيرها من أشكال العنف. يجب على المجتمع الدولي أن يفعل ما هو أفضل من ذلك. إن السلام في الشرق الأوسط أمر حاسم لتمكين شعوب المنطقة من إعمال حقوقها الأساسية وتحقيق استقرارها وتقدمها، وكذلك الأمر بالنسبة للعالم.

إن قضية فلسطين هي إحدى أقدم القضايا المطروحة أمام الجمعية العامة. فقد ظلت دون حل لمدة سبعة عقود كاملة، وذلك بسبب عدم اتخاذ إجراءات فعالة من جانب المجتمع الدولي. تشعر حكومة ملديف بقلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في فلسطين. فلا يزال الصراع المستمر يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى أزمات إنسانية. يتم قتل الفلسطينيين بالذخيرة الحية أثناء مظاهرات غير عنيفة، ويعاني كثيرون آخرون من إصابات غيرت حياتهم. إن الاستيقاظ على صوت الرصاص وعدم معرفة ما إذا كان أحباؤهم سيعودون إلى منازلهم أحياءً هو واقع مؤلم لشعب فلسطين. وهذا أمر غير مقبول. إن مثل هذه الأعمال الوحشية تؤثر أيضًا على الأطفال الذين لم يولدوا بعد حيث تكافح الأمهات والآباء مع ضغوط الصدمات النفسية. لا يمكننا نحن المجتمع الدولي أن نتجاهل محنة الذين يعيشون في مثل هذه الظروف القاسية. يجب علينا ضمان حماية شعب فلسطين.

ستبقى محنة الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير على الدوام أولوية لملديف. ولم يتغير موقفنا من المستوطنات الإسرائيلية والأنشطة ذات الصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إننا نؤكد من جديد على قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والذي ينص على أن جميع الأنشطة الاستيطانية تنتهك القانون الدولي. ونذكّر الدول الأعضاء كذلك بقراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، اللذين أعلنا أن تصرفات إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس المقدسة تتعارض مع القانون الدولي.

إننا ندعو زملاءنا من الدول الأعضاء، بوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، إلى احترام قرارات مجلس الأمن، مع مراعاة الآثار المترتبة على السلم والأمن والاستقرار. إن استمرار تلك الأعمال غير القانونية يقوض قابلية الحل القائم على دولتين واحتمالات تحقيق السلام الدائم. وتؤكد ملديف من جديد دعمها الثابت لحل الدولتين. إننا نقف إلى جانب فلسطين في سعيها لإقامة دولتها إلى جانب إسرائيل، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونحث إسرائيل على احترام القانون الدولي حتى يتمتع شعب فلسطين بسلام حقيقي ودائم ويعيش بكرامة.

لا تزال ملديف تشعر أيضا بقلق بالغ إزاء الصراعات المستمرة في اليمن وسورية. ففي اليمن لا تزال أسوأ أزمة إنسانية في العالم تتكشف وسط صراع وحشي يدور الآن منذ قرابة خمس سنوات. يعتمد الآن ٨٠ في المائة من السكان اليمنيين، أي حوالي ٢٤ مليون شخص، على المساعدات للبقاء على قيد الحياة، في حين أن ١٢ مليونًا باتوا على حافة المجاعة. ومن المتوقع بحلول نهاية هذا العام أن يصل إجمالي عدد القتلى بسبب القتال والمرض في اليمن إلى ٢٣٠ ألفا. وفي هذه الأثناء لا تزال الحرب الأهلية المتواصلة في سورية تسفر عن أعمال عنف ضد المدنيين وانتهاكات لحقوق الإنسان وتشريد لملايين الأشخاص داخل حدود سورية وخارجها. يجب على المجتمع الدولي ببساطة أن يفعل ما هو أفضل من ذلك. ويجب السعي بإلحاح أكبر نحو حلول سياسية دائمة ومستقرة لتلك الصراعات. هذا هو السبيل الوحيد لضمان السلام في الشرق الأوسط وضمان نظام دولي مستقر يوفر الأمن والازدهار للجميع.

ستدعم حكومة ملديف وشعبها دائمًا حلًا سلميًا ودائمًا لقضية فلسطين من خلال تسوية سياسية متفاوض عليها، وكذلك الحال بالنسبة للصراعات الأخرى في الشرق الأوسط. إننا ندعو كل الأطراف إلى إعطاء الأولوية لجميع الجهود المبذولة لاستعادة الاستقرار في المنطقة بالوسائل السلمية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي مهد حضارتنا وكانت دوما محور اهتمام المجتمع الدولي. هذا الجزء من العالم، الذي له أهمية تاريخية وحضارية وثقافية واجتماعية واقتصادية وموارد طبيعية وبشرية كبيرة، يجتذب منذ زمن طويل اهتمامًا لم يكن للأسف دائمًا إيثاريا. أولاً من خلال السياسات الاستعمارية، وفي الآونة الأخيرة من خلال التدخل الخارجي المتهور في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة بغرض تحقيق تغيير الأنظمة، تمت تهيئة الظروف لزيادة احتمالات تفجر الأوضاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي أشعلتها صراعات عديدة في أرجاء مختلفة من المنطقة.

لقد دعت روسيا وستظل تدعو إلى حلول سياسية وتفاوضية لأزمات المنطقة. وينبغي للأطراف المعنية نفسها أن تسعى إلى ذلك بمساعدة دولية نزيهة تحت رعاية الأمم المتحدة، ودون فرض حلول أو مواعيد نهائية مصطنعة أو ظروف غير واقعية. لقد أتاحت عملية من هذا النوع إحراز تقدم كبير في سورية. وبفضل العمل الجماعي للمشاركين في مسار أستانا تحققت التهدئة والاستقرار في معظم أنحاء سورية. ففي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وبناء على نتائج مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، بدأت اللجنة الدستورية أعمالها. سوف نستمر في مساعدة السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام لسورية، في اتصالاته مع جميع الأطراف المعنية بالتسوية السورية حتى يتسنى للسوريين القيام بعمل متضافر في مناخ مهني وعملي ودون تدخل خارجي. من أجل تحقيق السلام في سورية بشكل نهائي ثمة حاجة إلى بذل الجهود لإعادة بناء اقتصاد البلد الذي مزقته الحرب. فمن غير المقبول وغير الإنساني أن يستمر فرض شروط سياسية جديدة إلى أجل غير مسمى.

نحن نؤيد وقف إطلاق النار في ليبيا، باستثناء عمليات مكافحة الإرهاب بالطبع، ونؤيد استئناف عملية التفاوض بين جميع القوى السياسية الليبية، بناءً على التفاهمات السابقة التي تم التوصل إليها في الصخيرات وباريس وباليرمو وأبو ظبي. ونحن على استعداد للانضمام إلى مبادرات واقعية يمكن أن تدعم عمل الممثل الخاص غسان سلامة. نحن على اتصال بجميع أصحاب المصلحة في ليبيا ونشجعهم على التخلي عن المواجهة المسلحة وحل خلافاتهم على طاولة المفاوضات.

وما زلنا نأمل في أن نتمكن قريبا من إحراز تقدم في تحقيق تسوية في اليمن، وذلك بفضل العمل الشاق للمبعوث الخاص للأمين العام مارتن غريفيث. لقد رحبنا بالتوقيع في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في الرياض على اتفاق بين السلطات اليمنية الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي في جنوب اليمن. سيكون من المهم مواصلة بذل الجهود للجمع بين الأطراف اليمنية المتصارعة لمناقشة معايير التسوية الشاملة.

إننا نؤيد الحاجة إلى تطبيع الوضع في العراق ولبنان في أقرب وقت ممكن من خلال حوار وطني واسع النطاق. إن إحلال الهدوء في هذين البلدين أمر ضروري للمنطقة بأسرها. ومن شأن تخفيف التوتر في المنطقة أن يساعد أيضًا في تخفيف التوترات المتصاعدة التي تتعلق بإيران. إن تكوين تكتلات ضد دولة واحدة في المنطقة لن يجلب السلام إلى الشرق الأوسط. نحن نؤمن بأن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يجب أن تعمل معًا لوضع معايير من أجل ضمان الأمن الإقليمي بشكل جماعي. ولكي نفعل ذلك، يجب أن نبدأ الحوار. وقد اقترحنا مفهوما للأمن في الخليج الفارسي على بلدان المنطقة، في ذلك الصدد. إن الوحدة بين البلدان العربية، وبصفة أساسية في إطار جامعة الدول العربية، بهدف وضع رؤية مشتركة لحل المشاكل الأساسية في المنطقة وحماية القانون الدولي الذي يقوم عليه النظام العالمي الحديث، ضرورية لإحراز تقدم في استعادة الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبغض النظر عن المسائل التي قد نناقشها، فإن المشكلة الرئيسية في المنطقة لا تزال تتمثل في تسوية النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. فتحويل تركيزنا من ذلك إلى مشاكل أخرى، وأحيانا مصطنعة، يحرف رؤيتنا ويجعلنا قصيري النظر. فلن يتحقق السلام الحقيقي في الشرق الأوسط بدون حل للقضية الفلسطينية. والطريقة الوحيدة للتوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية هي على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية، التي تنص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتصلة الأراضي داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

إننا نشاطر غالبية الدول الأعضاء قلقها إزاء الخطوات الانفرادية المنتظمة التي يجري اتخاذها فيما يتعلق بفلسطين، والتي تقوض آفاق ترسيم حدود فلسطين التاريخية على النحو المتوخى في القرار ١٨١ (د–٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. ومن شأن إزالة فكرة الحل القائم على وجود دولتين في حد ذاتها من النهج الدولي العرفي تجاه ذلك أن يؤدي إلى مراجعة مفاهيمية لأسس تسوية سلمية في الشرق الأوسط وللسنوات العديدة من عمل المجتمع الدولي بشأنها. ونحن نختلف بشدة مع قرار الولايات المتحدة مؤخرا بأنها لم تعد تعتبر بناء إسرائيل للمستوطنات انتهاكا للقانون الدولي، بحجة أنها بهذه الطريقة تعترف بما تسميه الوضع الحقيقي على الأرض، تماما كما نختلف مع اعترافها بسيادة إسرائيل على الجولان السوري.

وفي ظل هذه الظروف، سيكون من المهم لممثلي المجتمع الدولي المستعدين بشكل بناء أن يدعموا الأسس المقبولة عموما لتسوية في الشرق الأوسط. ونود أن ننسق الأنشطة مع الجهات الفاعلة الدولية المؤثرة والأمم المتحدة بهدف العودة إلى نهج جماعي في البحث عن حل. ونقدر تقديرا كبيرا أنشطة كيانات الأمم المتحدة في المنطقة، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تساعد على استقرار الحالة. وفي ذلك الصدد، فإننا نعتبر الجهود المبذولة لتشويه سمعة الأونروا وقطع تمويلها جهودا قصيرة النظر. فالأمل في أن تختفي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إذا اختفت الأونروا هو أمل ساذج وخطير. ونأمل ألا يؤثر التغيير في قيادة الأونروا على أنشطة الوكالة، التي برهنت على مدى عقود أنها أساسية وفعالة.

إن روسيا تسهم بنشاط في تعزيز الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعمل على تسخير إمكانات علاقاتها مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة. ونحث على بذل جهد جماعي يستند إلى نُهج متفق عليها من أجل حل حالات نزاعاتها الحادة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأننا سنبت في مشروع القرار A/74/L.9 بعد أن نبت في مشاريع القرارات A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17، المقدمة في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/74/L.14 **و** A/74/L.15 **و** A/74/L.16 **و** A/74/L.17)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن تبت الجمعية في مشاريع القرارات، الواحد تلو الآخر، نذكر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتهم على جميع مشاريع القرارات الأربعة، إما قبل البت فيها جميعا أو بعده

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/74/L.14 و A/74/L.15 وA/74/L.16 وA/74/L.17.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف أو تعليلا التصويت قبل التصويت، أود أن أذكِّر الوفود بأنه ينبغي للتعليلات أن تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيد بورغل (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): طلب وفد بلدي الكلمة فيما يتعلق بمشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٣٤ و ٣٥ من جدول الأعمال، الحزمة الفلسطينية. فتلك المجموعة من النصوص الزائدة عن الحاجة تروج لرؤية تبسيطية للعالم يتصف فيها الفلسطينيون بكل الفضائل وإسرائيل بكل الرذائل.

وتتجاهل تلك الرؤية تماما حقيقة وجود منظورين بشأن هذه المسألة المعقدة – منظور الفلسطينيين، وبطبيعة الحال، منظور إسرائيل. وتستحق شواغل إسرائيل أن يصغى إليها كذلك، وسأعطي بعض الأمثلة في ذلك الصدد.

يجدد اثنان من مشاريع القرارات هذه، A/74/L.14 و A/74/L.16، ولايتي هيئتين من هيئات الأمم المتحدة، هما اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين. والغرض الوحيد من هاتين الهيئتين هو الترويج المنهجي للتحيز ضد إسرائيل في الأمم المتحدة وخارجها. إن وجود هيئات تتبع للأمم المتحدة تستخدم موارد الأمم المتحدة لتمويل دعاية ضد دولة عضو أمر غير مسبوق ويثير الاستياء. ويبلغ إجمالي الجزء المخصص من ميزانية الأمم المتحدة لعمل هاتين الهيئتين أكثر من ٢,٥ مليون دولار لعام ٢٠٢٠. ولا يشمل ذلك تكلفة موارد الأمم المتحدة الإضافية التي تستخدم لدعم العمل الجاري لهاتين الهيئتين. وسيتفق الكثيرون معنا على أن هذا سوء استخدام صارخ لموارد الأمم المتحدة القيمة التي يمكن أن تستخدم بالتأكيد في أمور بناءة بدرجة أكبر.

ويتمثل موقفنا الطويل الأمد في أن هذه المجموعة من القرارات لا تعمل إلا على الإضرار بآفاق السلام والأمن في الشرق الأوسط. فهي ترسخ القيادة الفلسطينية في جدول أعمالها المتطرف وعنادها وتعزز الشعور في إسرائيل بأن الجمعية العامة غير قادرة على القيام بدور بناء في حل هذا النزاع.

وأخيراً، فإنها تشكل ذريعة لأسوأ الأنظمة في العالم، مثل نظامي طهران ودمشق، التي لا تفوت فرصة القيام بدور المدافع عن حقوق الفلسطينيين مع الاستمرار في ذبح مواطنيها. ولهذه الأسباب وغيرها الكثير، سنصوت ضد مشاريع القرارات هذه، وندعو جميع الوفود إلى أن تحذو ذات الحذو.

السيد دي سوزا مونتيرو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): تعيد البرازيل تأكيد تأييدها للتوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض للنزاع يؤدي إلى عيش الإسرائيليين والفلسطينيين جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتشجع البرازيل جميع الأطراف المعنية على العمل، بعد عقود من النزاع، من أجل تهيئة بيئة سياسية بناءة تفضي إلى العودة إلى مفاوضات مجدية. وسيتطلب ذلك الانخراط في جهود دبلوماسية جديدة وخلاقة بعقل منفتح من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة. وترحب البرازيل بالجهود التي يبذلها ميسرو هذا العام لتبسيط مشاريع مقترحاتهم وتخفيض عدد مشاريع القرارات التي يجري النظر فيها حاليا في كل من الجمعية العامة ولجانها الثانية والثالثة والرابعة.

ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى التحسين بغية التوصل إلى نصوص أكثر توازنا وأقل تحيزا، خاصة فيما يتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين. ونأسف لأن الموارد البشرية تكرس لهيئات تستخدم للترويج لخطاب أحادي الجانب وآراء متحيزة ضد أحد طرفي النزاع من دون أن تسهم إسهاما حقيقيا في التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة وسلمية. كما تعيد البرازيل كذلك تأكيد أهمية مدينة القدس بالنسبة للأديان التوحيدية الرئيسية الثلاث. وفيما يتعلق بالمصطلحات، نود بصفة خاصة أن نذكر بضرورة أن نعكس تلك الأهمية على النحو الواجب عند الإشارة إلى جبل الهيكل أو الحرم الشريف. أخيراً، تكرر البرازيل وجهة نظرها بأن احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يشكل حجر الزاوية لتحقيق السلام والأمن في المنطقة لصالح جميع الأطراف المعنية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/74/L.14 و A/74/L.15 و A/74/L.16 و A/74/L.17.

ننتقل أولا إلى مشروع القرار A/74/L.14، المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى تلك الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضًا إلى مقدمي مشروع القرار A/74/L.14: البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عُمان، غامبيا، غينيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، موريتانيا، ناميبيا، نيكاراغوا، دولة فلسطين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوروندي، كمبوديا، شيلي، الصين، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غينيا، غيانا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، البرازيل، كندا، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كابو فيردي، الكاميرون، كرواتيا، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/74/L.14 بأغلبية ٩٢ صوتا مقابل ١٣ صوتا، مع امتناع ٦١ عضوا عن التصويت (القرار ٧٤/١٠).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.15 المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/74/L.15: البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، بيلاروس، تونس، الجزائر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عمان، غامبيا، غينيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، موريتانيا، ناميبيا، نيكاراغوا، دولة فلسطين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك،

بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

البرازيل، الكاميرون، فيجي، غواتيمالا، هندوراس، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، رواندا، ساموا، جزر سليمان، جنوب السودان، تونغا، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/74/L.15 بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل ٧ أصوات، مع تمتناع ١٣ عضوا عن التصويت (القرار ٧٤/١١).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.16، المعنون ”شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة“.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى تلك الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/74/L.16: البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، تونس، الجزائر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عمان، غامبيا، غينيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، لبنان، ماليزيا، مصر، المغرب، موريتانيا، ناميبيا، نيكاراغوا، دولة فلسطين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوروندي،

كمبوديا، شيلي، الصين، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، النمسا، البرازيل، بلغاريا، كندا، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، إسرائيل، ليتوانيا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، هولندا، رومانيا، سلوفاكيا، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، كابو فيردي، الكاميرون، كوت ديفوار، كرواتيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، غانا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/74/L.16 بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل ٢٣، مع امتناع ٥٤ عضوا عن التصويت (القرار ٧٤/١٢).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): ننتقل بعد ذلك إلى مشروع القرار A/74/L.17 المعنون ”البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين“.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/74/L.17، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: البحرين، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وتونس، والجزائر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، وغامبيا، وغينيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وناميبيا، ونيكاراغوا، ودولة فلسطين ذات مركز المراقب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن،

بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أستراليا، كندا، غواتيمالا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

الكاميرون، فيجي، غانا، هندوراس، المكسيك، نيجيريا، بابوا غينيا الجديدة، رواندا، ساموا، جزر سليمان، جنوب السودان، توغو، تونغا، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار A/74/L.17 بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل ٨، مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت (القرار ١٣/٧٤).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في أخذ الكلمة تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت تقتصر مدته على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثلة سنغافورة.

السيدة تانغ (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم تعليلا لتصويتنا بعد اتخاذ القرارات ١٠/٧٤ و ١١/٧٤ و ١٢/٧٤ و ١٣/٧٤.

صوتت سنغافورة مؤيدة للقرار ٧٤/١٠ المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“ على أساس أن الإشارة الواردة في الفقرة ٢ من المنطوق ”التوصل ... والحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧“ ينبغي أن تُفسر على ذات النحو المبين في الفقرة ١ من منطوق القرار ١١/٧٤، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ والتي تنص على أن الجمعية العامة تؤكد دعمها ”للحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الوحيد، تعليلا للتصويت بعد التصويت.

وقد طلب أحد الوفود الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق

الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): كالعادة، أدلى ممثل النظام الإسرائيلي اليوم بادعاءات لا أساس لها من الصحة تتناقض مع الحالة على أرض الواقع ضد عدد من البلدان، بما فيها إيران. وليست لدي أي نية لتكريم ادعاءاته بإجابة. فمغالطاته تُستخدم كأدوات لصرف الانتباه عن السياسات التوسعية والأعمال الوحشية لنظامه. وكما ذكر وفد بلدي في وقت سابق، هذا نوع آخر من أسلحة الدمار الشامل أيدي النظام الإسرائيلي – أسلحة الخداع الشامل. أوليس من السخرية الشديدة أن نظاما اشتهر بفظائعه وسياسات الفصل العنصري وجرائم الحرب – الموثقة توثيقا جيدا في مختلف أجهزة ووكالات الأمم المتحدة – ولا يمتثل لكثير من قرارات الأمم المتحدة ويحتل أراضي شعوب أخرى منذ عقود عديدة، يمكن أن يسمح لنفسه بأن يشكو من إدانة أعماله؟

وفي ظل تلك الخلفية من السنوات الـ ٧١ المخزية من تاريخه، ينبغي لمسؤولي النظام الإسرائيلي ألا يتكلموا عن نواياهم بشأن نوع التسوية التي يعتزمون التوصل إليها مع الشعب الفلسطيني، التي يمكن أن تتلخص في بضع كلمات – الاحتلال والوحشية والمذابح والانتهاكات الصارخة لقواعد البشرية. ومن نافلة القول أن للنظام الإسرائيلي تاريخا طويلا من السياسات الانتهازية التي تضلل الآخرين وتحول الانتباه عن أعماله اللاإنسانية والوحشية ضد الفلسطينيين الأبرياء والدول الأخرى في الشرق الأوسط.

إن إسرائيل، آخر نظام للفصل العنصري والنظام الوحيد في العالم الذي يمارس العنصرية صراحة وقد قننها مؤخرا، تسعى إلى ركوب موجة نحو الشرعية الدولية. ولا يمكننا تجاهل حقيقة أن الاحتلال الإسرائيلي وعنصريته يكمنان في صميم جميع النزاعات في الشرق الأوسط. فالاحتلال الإسرائيلي البغيض، الذي يسبب الكثير من المعاناة وتسبب في الكثير جدا الأزمات وأحدث قدرا كبيرا من عدم الاستقرار والغضب في جميع أنحاء المنطقة، لا يزال هو المخرب الأساسي للسلام والاستقرار في المنطقة. والمفارقة هي أن الممثل الإسرائيلي اشتكى في بيانه من أن الإدانات لما تمارسه إسرائيل من وحشية ضد الفلسطينيين منذ ٧١ سنة تمييزية وغير عادلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروع القرار (A/74/L.9)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.9، المعنون ”الجولان السوري“.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/74/L.9، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: الجزائر، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، جزر القمر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إندونيسيا، ماليزيا، المغرب، نيكاراغوا، عمان، السنغال، الصومال، السودان تونس ودولة فلسطين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس،

بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، البرازيل، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كينيا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا وشمال مقدونيا النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، تونغا، توفالو، أوكرانيا، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/74/L.9 بأغلبية ٩١ صوتا مقابل ٩ أصوات، مع امتناع ٦٥ عضوا عن التصويت (القرار ٧٤/١٤).

[بعد ذلك، أبلغ وفد جمهورية مولدوفا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.]

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للتعليل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماسيو (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تود الأرجنتين أن تدلي بالبيان التالي تعليلا للتصويت على القرار ٧٤/١٤، بشأن الجولان السوري، الذي اعتمدته الجمعية العامة للتو.

لقد صوتت الأرجنتين مُؤيدة للقرار لأننا نعتقد أن طابعه الأساسي يرتبط بالاستيلاء غير المشروع على الأراضي بالقوة. فالفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر استعمال القوة أو استخدامها ضد أراضي أية دولة أو سلامة أراضيها. وفي الوقت نفسه، أود أن أوضح موقف الأرجنتين من الفقرة ٦ من القرار. وتصويتنا لا يخل بمضمون تلك الفقرة، لا سيما الإشارة إلى ”خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧“. وترى الأرجنتين أن من المهم إحراز تقدم بشأن حل للنزاع السوري الإسرائيلي في الشرق الأوسط بغية إنهاء احتلال مرتفعات الجولان. ولذلك تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد أهمية استئناف المفاوضات لإيجاد حل نهائي للحالة في الجولان السوري وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): عارضت الولايات المتحدة مرة أخرى القرارات الخمسة التي تم التصويت عليها اليوم، وهي قرارات منحازة تماما ضد إسرائيل. وتضاف هذه القرارات إلى مشاريع القرارات العشرة الأخرى المعروضة على الجمعية العامة هذا العام التي تنتقد إسرائيل. واسمحوا لي أن أكرر أن هذا النهج الانفرادي لا يؤدي إلا إلى تقويض الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولي ولا يوجد البيئة الإيجابية الحاسمة لتحقيق السلام.

ونشعر بخيبة أمل عميقة لأن الدول الأعضاء، على الرغم من تأييدها للإصلاح، لا تزال تستهدف إسرائيل على نحو غير متناسب سنة بعد أخرى بهذه الأنواع من القرارات. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة، وهي مؤسسة تقوم على فكرة وجوب معاملة جميع الدول على قدم المساواة، تُستخدمها الدول الأعضاء في كثير من الأحيان لمعاملة دولة بعينها، وهي إسرائيل، معاملة مُجحفة. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من القرارات المعروضة هنا اليوم تدعم هيئات الأمم المتحدة، مثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي يتمثل هدفها الرئيسي، بشكل لا يصدق، في استهداف إسرائيل. وتكلف هذه الهيئات الأمم المتحدة ٦ ملايين دولار سنويا ولكنها لا تقربنا بتاتا من التوصل إلى حل سلمي للنزاع. لكنها تعزز ثقافتنا المتحيزة ضد إسرائيل كما يتضح من اللهجة المعادية لإسرائيل في الأحداث والمنشورات والخطب التي تصدرها الهيئات، بل إنها تستهلك موارد الأمم المتحدة الشحيحة التي يمكن تكريسها على نحو أفضل لأولويات أخرى.

وهذه القرارات لا تتردد في إدانة جميع أنواع الأعمال الإسرائيلية ولكنها لا تقول أي شيئ تقريبا عن الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الأبرياء. ويتضح ذلك بشكل خاص عندما نرى لوم إسرائيل عن الحالة في غزة، في حين أن أيا من هذه القرارات لا يذكر حتى اسم حماس أو أي جماعة من الجماعات المسلحة في غزة. وكما أوضحنا على جميع مستويات حكومتنا، فإن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة التزاما راسخا ومتسقا بالتوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن قرارات مثل القرارات تلك عُرضت هنا اليوم لا تؤدي إلا إلى صرف الانتباه عن تلك العملية. فالقرارات الأحادية الجانب لا تساعد على إحراز التقدم بشأن السلام. ولن نخدم قضية السلام إلا عندما ينتهي التحيز ضد إسرائيل الذي تعززه هذه القرارات. وستواصل الولايات المتحدة معارضة كل جهد يرمي إلى نزع الشرعية عن إسرائيل، ونشكر الدول الأعضاء الأخرى التي انضمت إلينا بالتصويت مُعارضة لهذه القرارات اليوم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

طلب المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب الكلمة للإدلاء ببيان.

السيد منصور (دولة فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم دولة فلسطين ووفدنا لدى الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع البلدان التي صوتت مُؤيدة للقرارات التي اتخذت للتو. إننا نقدر تقديرا كبيرا هذا التعبير القوي جدا عن الدعم للقانون الدولي ولموقف المجتمع الدولي في إيجاد حل لهذا النزاع. وأعتقد أن دعم القانون الدولي على النحو المبين في هذه القرارات هو جوهر عمل الجمعية العامة. إننا نناقش القانون الدولي ونحترمه ثم نحدد بطريقة ديمقراطية مضمون هذه القرارات. وأعتقد أن هذا إسهام من المجتمع الدولي في إيجاد حل لهذا النزاع. ونشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على القيام بذلك. كما نشكر جميع البلدان التي عرضت مشاريع القرارات أو قدمتها.

وفي وقت سابق من هذا الصباح، استمعنا إلى متكلم قال إن الجمعية العامة قررت كيفية معالجة هذا النزاع في عام ١٩٤٧، باعتمادها للقرار ١٨١ (د-٢). وباتباع المبدأ نفسه، إذا احترمنا رغبات الجمعية العامة في عام ١٩٤٧، علينا أن نحترم رغبات الجمعية العامة في السنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ولا يجوز لنا اتخاذ منطق انتقائي: فإذا

صوتت الجمعية العامة بالطريقة التي ترضيني فهي عادلة ومتوازنة وملتزمة بالقانون الدولي، ولكنها إن صوتت بطريقة خلاف ذلك، فهي متحيزة وظالمة وتستهدف بلدا بعينه. وأن يذهب المرء إلى وصف الجمعية العامة بأنها مفلسة أخلاقيا فإن في ذلك ازدراء لنا جميعا وللأمم المتحدة نفسها.

والحق أن الأمم المتحدة هيئة جماعية نتناقش فيها بطرق سلمية كيفية حل النزاعات وإيجاد حلول لها على النحو المطلوب وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب علينا احترام هذه الرغبة. ولا تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صوتت في هذه القاعة بأغلبية ساحقة تأييدا لقرارات اليوم مجموعة لا تدري ما تفعل. بل يتشاور ممثلوها مع بلدانهم وحكوماتهم ويتلقون الإذن والتعليمات بالتصويت. ويجب علينا احترام هذه الرغبات سواء كان التصويت مؤيدا لدولة فلسطين أم غير ذلك.

ويجب علينا الكف عن الكيل بمكيالين في التعامل مع ما تأمل فيه الأمم المتحدة. وقد زادت عضوية الجمعية العامة اليوم أربع مرات مما كانت عليه في عام ١٩٤٧ في المراحل الأولى من إنشاء الأمم المتحدة. وأصبحنا أكثر ديمقراطية. ويمثل عدد أكبر من البلدان من جميع أنحاء العالم في الجمعية العامة. ولذلك ينبغي ألا يقل احترام الرغبات في الترحيب بدولة عضو واحدة في المنظمة في عام ١٩٤٧– على نحو يرضيها – عن رغبات ١٩٣ بلدا ودولتين مراقبتين – إحداهما دولة فلسطين – في أن نصبح الدولة رقم ١٩٤ وفقا للقرار ١٨١ (د–٢) الذي دعا إلى وجود دولتين. وفي حين ظهرت دولة واحدة إلى حيز الوجود ما تزال الأخرى تكافح من أجل استقلالها.

وإذا اتخذت الجمعية العامة قرارا لا يرضي أحد البلدان سيصف البلد المعني هذا الجمعية العامة بالتحيز واستهداف بلد بعينه: وعليه، فقد وجب علينا القول بأنه لا ينبغي للجمعية أن تعمل بهذه الطريقة. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن الدفاع عن تعددية الأطراف والجمعية العامة والأمم المتحدة، فضلا عن احترام آمال الجمعية العامة الواردة في قراراتها وفقا لالتزاماتنا بموجب الميثاق. وبناء على ذلك، نعرب نحن في فلسطين عن استعدادنا وعزمنا على تنفيذ آمال الجمعية العامة ومجلس الأمن الواردة في الكثير من قراراتهما المتعلقة بالنزاع في بلدنا. فلماذا هذا أحادي الجانب؟ ولماذا يستهدف ذاك إسرائيل؟ فهل من المنطقي أن ترغم إسرائيل على الامتثال واحترام رغبات المجتمع الدولي الواردة في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة – كما ادعت احترام القرار ١٨١ (د–٢) في عام ١٩٤٧؟

إننا نتحدى أيا من كان، بمن فيهم ممثل دولة إسرائيل: فنحن مستعدون وراغبون في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين والنزاع في الشرق الأوسط، وعلى أساس هذه القرارات التي هي جزء من القانون الدولي، لإيجاد حل لهذا النزاع والمأساة لأجل تحسين أحوال الشعب الفلسطيني وشعب إسرائيل وشعوب جميع بلدان الشرق الأوسط.

وأقول مرة أخرى لجميع الزملاء الحاضرين في قاعة الجمعية العامة اليوم – برلمان العالم – إننا نشكرهم جزيل الشكر على تأييدهم القوي لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني ولحل الدولتين على حدود عام ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لبلدنا، وأن تعيش الدولتان معا جنبا إلى جنب في سلام وأمن – وهي المعايير التي تشكل الأساس لما يعرف بحل الدولتين. ونحن ملتزمون بذلك الحل، ونأمل أن يحذو الطرف الآخر الحذو نفسه، على الرغم من أن الأمور لا تسير على ذلك النحو وأنه يصر على ألا يسير في ذلك الطريق بل يسعى إلى فرض رغباته علينا جميعا. وقد أعربنا عن آمالنا عن طريق هذه القرارات وينبغي احترامها وتنفيذها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.